

اتم واكمل وذلك لان العلم التام بلوازم الذات من حيث هي كذلك لو احة
 وصفاته ايجابية كانت اوسلبية حقيقية او اضافية لا يحصل الا بالعلم التام بالذات
 وليس العلم التام بالذات الا له لا مستقاع احاطة الغير به فهو عاقل لذاته بذاته و
 عالم به علماً تاماً لان كل مجرد وعقل وعامل ومعقول لذاته فضلاً عن علمه اهل
 جاعل لا تواركها ويلزم من العلم التام بلوازمه ولو احة مطلق وهو المعنى بقوله
 الا هو فانهم المعنى الثالث قد تقررت مدارك المعلم الكبير الفلاسفة ان المعاني
 الثابتة للانواع والاشخاص الجسمانية وعوارضها ثابتة للذات ولكن يجوز
 اعلا و ارفع من الارض و ايسر فجميع الانواع الطبيعية الجسمانية توجد في العقل
 مع عوارضها ولكن على وجه طيق بباطنة ونورية قال في اثولوجيا ان
 الانسان كهي صنم للانسان العقلي والعالم الجسماني صنم وظل للعالم النوري في
 العقلي وان سائر الصور الجسمانية محتان كلياته في عالم القضاة من سمي
 ارباب الانواع وجميع القوى الطبيعية والنباتية والحيوانية توجد بوجود
 النفس وتحد به ولكن وجود انفسنا اعلى و ارفع من الجسمانية وبالجملة فبما
 الجسمانية الجسمانية مع عوارضها توجد بوجود العقل وجوداً عقلياً وسائر العقول توجد
 بوجود الواجب وجوداً لا هوتياً وهو نور الانوار وكل الاشياء بجميع العوارض
 الجسمانية من الكيف والكلم والايين توجد في الواجب وجوداً لا هوتياً ارفع من
 شوائب الجسمانية بهذه الوسائط وهذا كما اليد والجلوس والقول والمقول في

حق الواجب الوارد فی الشرع الشریف فلما ان معانیها ثابتة له علی وجه
لا ینق بر بویته و قیومیتہ فلک مفره العوارض الجبائیة من الکلیفیتة و الکیمیة
والایفیتة ثابتة له تع علی وجه صامح لعظیم شانه و جلالة و سلطانة و لا یعلمها علی وجه
الاحاطة التامة و الاکتناه له لا یعلم ثبوتها له علی هذا النحو الا هو لان الالات لال
من جهة الاثر علی الموتر علم ناقص و قد نخر علمنا فیه و اما طریقتہ الصدیقین
فی اثبات الواجب فلا یعطى الاکتناه بحقیقة الواجب حتی یتلزم العلم بلوازمه و
منها هذه العوارض علی الوجه اللائق بالوجود المتعالی الواجبی و قائمتہ ہو
العلم بالوجه بها هذا علی قسیدیر حمل الجملة الدعائیة علی المعنی الظاهری المتبادر
الی الافهام و لقد وقع الاجمال فی هذا الکلام ففصله نذرین لتفصیل لتلا یعسر و کرم
علی الاذیان المتوسطة فلیعلم ان اللائق بشانه تع من جنس لکھیت قسم معنه و هو
العلم و هو جوهر متناک لانه عین ذاته فلا یعلم کیف هو من جهة العلم الا ذاته لا غیره
لا مستناع العلم بحقیقیتة التي ہی عین العلم فمتنع العلم الاکتناهی لغيره بعلمه
بذاته و غیره ایضاً و اللائق به من جنس اللاین لیس ہی البیئة الحاصلة للشئ
بسبب حصوله فی المكان لارتفاعه عن سلاسل الازمنة و الالکنة بحاق تجرد
الشیخ المتعالی بل و عا، ا، هو مختص به تعالی شانه لما حق سید الحکما
و لمعلم الاول للحکمة الیمانیة میر و اما قدس سره فی کتاب الایاضات عشر
السرد هو نفس محوذة الموجودیة و النسبة التي ہی للموجود لمحض و لا من بعد عدم

الى الموجودات الثابتة بالقلبية
 وباحتية فكما يقال الخرج طرف من
 طرف الوجود ولا يعنى ان هناك شئ اخر غير الوجود لعيسى بل انما يعنى ان الشئ
 حصوله اصليا لا في كحاظ الذهن فقط بل خارج الاذهان فكذا الك يقال وعاء
 الدهر وعرش السرور نوعان من ظروف الوجود او عيسنه ويعنى الحصول الاصلى
 للشئ في الاعيان خارجا عن اوق الزمان وما يعتره انا مع صدق سبق العدم
 الصرف او بحيث يتعالى من كل وجه عن احتمال العدم انتهى كلامه فقد
 تبين ان وعاء السرور عين وجود القيوم لا شئ منفصل عندك لظروف الجسمانية
 وانما عبر عليه السلام بهذين اللفظين من كيف والايين تقريبا لافهام العوام
 وثققة عليهم من التدهش والتورط في مغالطة الاوهام كما ان ذلك ودين
 البارى جل شاناه في تحاور الالفاظ المألوفة للعوام لغيب اللاتمة بيشانه
 مثل الاستوار والجنب اليد وغيره ويقرب منه ما في الشواهد الربوبية لصد
 المتاهين فيما في العالم شئ الاوله في الله اصله وكل ماله حد نوعى مما في العالم
 فهو منحصر في عشر مقولات اذ كان موجودا على صورة موجوده فجوهر العالم صورة
 ومثال لذات الموجوده وعراضه لصفاته فمتاه لازله وايمه لاستواره على
 العرش وكلمه لعدو اسمائه وكيفية لرضاه وغضبه ووضع لقيامه بذاته وبيده بستان
 وجدته لكونه مالك الملك اضافة لربوبية وان لفعل لا يجادوه وان نفعل للجان
 السؤال وعلى هذا القياس اجناس المقولات وافرادها وانواعها فما من شئ ظهر

في العالم الاول في الحضرة الالهية صورة تشاكلة ولو لا هي ما ظهر لان وجود المعلول
 ناش من وجود العلة فكل ما في الكون ظل لما في العالم العقلي وكل صورة معقولة هي
 على مثال ما في الحضرة الالهية ولكن يجب ان يعتقد ان ما هناك على وجه اعلا
 واشرف والافدات في غاية الاحدية والجلالة لا يشابه شيئا ولا يشابه شيء بوجه
 من الوجوه فليس بجوهر والا لكان له هيئة وكان مشترك مع غيره في مقولة
 الجوهر فميزاؤه بفضل في تركيبه وهو محال ولا يوصف ذاته بصفة زائدة فمقاله
 ان يكون له كيف او كم او وضع او اين او متى او جسد او فعل او انفعال وفعله
 ليس الاضافة القيومية المصححة بجمع الاضافات له مثل العالمية والقدسية
 والمرادية والكلام والرزاقية والسمع والبصر وغيره فله اضافة واحدة فقط ليصح
 بجمع الاضافات الفعلية كما ان له ذاتا واحدة يصح بجمع الكلمات الوجودية
 انتهى كلامه واما نفي بحثية عنه نعم فالمراد به كل حثية تعليلية او تقيدية لا استلزام
 الاول لمسلولية والثاني التركيب كلاهما ما فيان لوجوب وجوده قال سيد
 الحكماء الاسلامية في التقديسات فاما الحقيقة القيومية الوجودية فاذ
 هي متقرة بنفسها مبدل لا تنزع الوجود ووجوب التقررو الوجود والمصد من و
 مصداق كمال الوجود وواجب التقررو الوجود بالضرورة الازلية السردية لا بحثية
 تقيدية ولا بحثية تعليلية ولا بتقيد حكم العقد ما دام الوجود والتقررو الخ هذا ما بلغ اليه
 فهمي القاصر في شرح هذا المقام لعل غيري يسبح له غير ما من الوجوه والله ولي الالهام

قوله عليه السلام

يا واحد يا احد

فرق ما بين الواحد والاحد اما الاول فعبارة عن تنزيهه تم عن المماثل له في نفس حقيقة الوجود المتأكد الذي لا اتم منه الثاني والى على نفى الاحتمال منه تعالى المطلقة لا خارجا ولا ذمنا ولا مقدارا تحليليا واما على عت بصوتية فالاول عبارة عن الذات الواجبية الجامعة للاسماء الالهية والصفات الحقيقية والاضافية مطلقا والثاني عبارة عنها معرى عن سائر الجهات الاعتبارات بل هو نفس مرتبة الذات الماخوذة بتعاليه عن سائر ما سواه مفهوما او ذاتا لكن لا بحيث تلخظه بقيد لاخذ بل بجعله آلة اللحاظ من دون سرماية الى الملحوظ قطعاً واستوضح ذلك بان الاول مرتبة الذات بشرط شئ والثاني لا بشرط شئ واعلم ان الوحدة المبحوث عنها في هذا المقام على ثلاثة اقسام احدها وحدة الهوية الواجبية عن الاحتمال الخارجية والذهنية والتحليلية لمقتدرية وثانيتها وحدة بمعنى الهئية وهو نفى الشريك عن الواجب في حقيقة الواجبية وثالثتها الوحدة بمعنى نفى الشريك في الالهية والبراهين على كل من المطالب الثلاثة كثيرة ذكرناها في كتابنا مشاهد الانوار في شرح رسالتنا

بهيئته ولكن ذكره هنا بربايتين جليليين على المقصد الثاني العالي منها مع مزيد
 ابحاث وتحقيقات لم يجز على لسان قلم هناك لسرمان الاول الوجود الحقيقي
 اما ان يقتضى الوحدة فهو أسلوب اما ان يقتضى كثرة فيلزم ان لا يحصل احد
 منه واما ان لا يقتضى شيئا منها وكان الواجب في وحدة معللا بالغير وهو
 برهان مختصر مفيد افاده الحق كخبرى في بعض عو شبيه ورسالة البرهان الثاني
 لصدور التالين وقد ذكره في اكثر تصانيفه كالاسفار والشواهد الربوبية
 وسماه بربا تاعوشيا ولكن غلب على صاحب عماد الاسلام على عادته هو
 التشكيك والاعتراض عليه مع ادعاء الالهام وهو شبه بالاولاهام في هذا
 المقام فارادنا احقاق الحق وتحقيق المرام توفيق الله العزيز المنعم به عبار
 استدلال على التوحيد بوجه الاول انه ثبت كون الوجود عين حقيقة الواجب
 فلو تعد وكان امتياز كل منها من الآخر ما خرج عن الذات فيكونا
 محتاجين في تشخيصها الى امر خارج وكل محتاج ممكن فان قيل لا نسلم الاحتياج
 لم لا يجوز ان يكون تشخيصها من قبل نفس حقيقتها قلنا فيسند تشخيصها في فرد
 واحد وهذا خلاف المفروض مع كونه عين المظهر نعم يرد على هذا الدليل ان
 قولهم الوجود نفس حقيقة الواجب انه يظهر من نفس حقيقة آثار الوجود ودجوبه لا
 ان تلك حقيقة عين هذا الصفة فلا يكون اشراك الموجودين اجبي الوجود في
 الفرد الواحد الا انه يظهر من نفس كل منهما آثار وجوب الوجود ولا منافاة بين

اشتركا في وجوب الوجود وتمايزها بتام كحقيقتي فحجة الشبهة المنسوبة الى
 اين كونه وهو الذي سماه بعضهم بافتخار الشياطين هي عويصة الرفع وتقريرها
 انه لم لا يجوز ان يكون هناك هويتان بسيطان مجهولتا الكنه مختلفتان
 بتام المهية يكون كل منهما واجبا لذاته ويكون مفهوم واجب الوجود مقولا عليها
 قولا عرضيا واجاب عنه العلامة الصدر الدين بايول الى دعوى البداية
 على ان مصداق حمل مفهوم واحد ومطابق صدقه بالذات مع قطع النظر عن
 اية حيثه كانت لا يمكن ان يكون متخالفا متباينة بالذات غير
 مشتركة في ذاتي اصلا ثم قال لنا تائب الله برهان عوشي على توحيد
 الواجب تعذركيف للرفع الاحتمال المذكور يستدعي بيانه تهديد مقدمته وهي
 ان حقيقة الواجب لما كان في ذاته مصداقا للواجبية ومطابقا للحكم عليه
 بالوجودية فلا يهتبه اخرى غير ذاته والالزام احتياجه في كونه موجودا الى
 غيره كما مر من البيان ليست للواجب جهة اخرى في ذاته لا يكون حسب
 تلك الجهة واجبا وموجودا والالزام التركيب في ذاته من بائين كحتمين ابتداء
 او بالاشارة وقد ثبت بساطة تع من جميع الوجوه فح نقول ينبغي ان يكون
 واجب الوجود بذاته موجودا بجميع كحشيات لصحة وعلى جميع الاعتبارات المطابقة
 لنفس الامر والالم يكن حقيقة من حيث هي بتامها مصداقا لكل الوجود والوجود
 اذ لو فرض كونه فاقد للرتبة من مراتب الوجود ووجه من الوجوه لتخصيل دعا وما

الكمال من كمالات الوجود بما هو موجود فلم يكن ذاته من هذه كحشيية مصداقا
 للوجود فحققت في ذاته جهة امكانية او امتناعية تتخالف جهة التحصيل والفعل
 فتتركب ذات من حشيشية الوجوب وغيره من الامكان او الامتناع فلا يكون له احد
 حقيقيا وبهذا معنى قولهم واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات
 لا بما نسموه فاذا اتهمت هذه المصداقية التي مفادها ان كل كمال في مجال يجب
 ان يكون حاصل الذات الواجب وفي غيره بكونه مترشحا منه فنقول لو تعدد
 الواجب بالذات لا يكون بينهما علاقة ذاتية لازمية لان الملازمة بين
 الشئين يستلزم معلومية احدهما للآخر ومعلومية كل منهما لآخر ثالث كما
 تحقق في موضعه فعلى من ليقتريرين يلزم معلومية الواجب وهو
 حرق الفرض فاذن لكل منهما مرتبة من الكمال وخط من الوجود والتحصيل
 لا يكون هو الآخر فيكون كل منهما عادا بالانشاء كمالية وفاقدا المرتبة
 وجودية سواء كانت متممة بالحصول له او ممكنة بحصول ذات كل منهما بذات
 ليست محض لفعلية والوجوب بل يكون ذاته بذاته مصداقا بحصول شئ
 وقد شئ فلا يكون واحدا حقيقيا والتركيب بحب الذات والتحقيقة يبان
 الواجبية فالواجبية يجب ان يكون مستند جميع الكمالات ومنبع كل الخيرات
 انتهى لا يخفى عليك ان دعوى البهائية لا يسلم نخضم وبنار هذا البرهان على
 مقدمه فاسده مقتضية لوحدة الوجود فهو ساقط عن المحل الاعتبار والحوار

الحق هو الذي استنمى ربي وتقرير ذلك موقوف على مقدمتين الاولى ان حصول
 الشئ في الذهن بحقيقته عين حصول ما هو عينه او جزؤه الذي يعبر عنه
 بالذاتى وهذا بخلاف الامر الذي لم يكن عينه ولا ذاتيا له سوار كان لازما او
 متعارفا ومن ههنا يستحيل عند العقل بحد تصور حقيقة الشئ وجوده بدون ما هو
 عينها او ذاتى لها بخلاف الخارج ولو كان لازما الا ترى ان الحقيقة الثانية
 اذا تحصل في ذهنك تحكم بحد هذا الحصول باستحالتها بدون الجسمية او ان تارة
 بخلاف الاحراق فان لزوم ذلك لما يعرف من خارج وكل هذا طاهر
 لا شرة فيه والثانية انه اذا كان الشئ بحيث يكون حصوله عين حصول
 شئين متحصلين بحقيقتهم في الذهن فلا بد ان يكون مشتركا ذاتيا بينهما لانه لو كان
 خارجا عن حقيقة احد هالم يكن عين حصوله لما عرفت في مقدمته الاولى
 ولو كان عين احد هما او جسرا للآخر كان احدهما جزوا للآخر لاشتمالهما
 ههنا مع انه مفيد فيما نحن بصدده اذا عرفت ذلك فنقول اننا ضنا
 حصول احد الهويتين الواجبتين بحقيقته في الذهن فنقول هذا الحصول لا يخلو
 من انه اما عين حصول الوجود والوجوب والعلم مثلا او غيره على الثاني يلزم زيادة
 الوجود واخواته فيلزم تقدم شئ على نفسه وكون الشئ الواحد فاعلا وقابلا
 واقفقا الواجب في كونه موجودا وعالما وحيا الى غير ذلك من الصفات
 الكما ليست الى الغير وهذا خلاف ما تقر عند الحكماء الذين سياق هذا الدليل

على مسلّم واليظهر خلاف ما هو مذموب اهل الحق كما عرفت وعلى الاول ان كان عين
حصولها فمذه الامور اما عين تلك الهوية او ذاتيات لها بحكم المقدمة الاولى و
اذ اقترب هذا فانا نقرض حصول الهوية الاخرى كذلك فنقول حصوله اما عين الوجود
والوجوب والعلم واستدرة والحيوة وغيره على الثاني يلزم زيادة الوجود واخواته
وهذا باطل بتقريب امر وعلى الاول يكون الوجود واخواته ذاتيات مشتركة بين
الهويتين بحكم قدمت الثانية فيلزم التركيب وزيادة ما به الامتياز بينهما على
حقيقتها المشتركة فتحتم المستوضح وتضح معنى قوله شهد الله انه لا اله الا هو اه ووجوب
اخر بدون توقفه على مقدمته فنقول لا يخلو من ان تقر ذات تلك الهوية في
الخارج اما عين تقرر الوجود والعلم والحيوة ام غير اى من قبيل تقرر كسبية في
ضمن تقرر الذات النارية مثلا او ليس كذلك بل من قبيل المحرقة التابعة
لتقرر الذات النارية على الثاني يلزم زيادة الصفات ومفاسدها وعلى الاول
اجريا هذا الكلام لعين في الهوية الاخرى يلزم الاشتراك كما عرفت انتهى كلام
اقول الشكان المذكوران على الحجة العرشية الصدرية مندفعان بادنى التقا
اما الاول فلان نخصم اذا كان مكابرا مصر على انكار البدييات فلا يستحق نفس
الخطاب عن اول الالباب فضلا عن الجواب لقد ابلغ في بساط هذه المصيبة
الحكام ميرداد و ما قدس سره في كتاب التقدييات استفاد من تلميزه ارشيد
في تصانيفه وكفاك منها على كونها من القطر ايت انه لو اتزع مفهوم واحد من اشياء

متخالفة بلا جهة واحدة هي بالتحقيقة مصدقة لكان الواحد كشيء أو التالي باطل
 بالضرورة فالقدم مثله بيان الملازمة انه يحلح يكون لمصدق والمحكى عنه
 بذلك المفهوم الواحد تلك الجهات الكثيرة المتكثرة وايضا لو اشرع مفهوم واحد
 من المتخالفات بما هي متخالفات فاما ان يعتبر هذه بخصوصية في صدقه فلم
 يصدق على الذي له خصوصية اخرى مما تحته واما ان يعتبر الاخرى فلم يصدق
 على هذه وان اعتبر المجموع فلا وجود له سوى كل واحدة وحده وعلى تقدير
 وجوده هل يصدق له يكون الواحد عين لكثير ان كانت خصوصيات طعاه فالقدر
 المشرك هو المحكي عنه هو واحد ان قلت لم لا يجوز ان يكون مناط صدق احدي
 الخصوصيات لا على التعيين قلت على هذا التقدير لا يكون الخصوصيات مخصوصا
 مناط الصدق فيكون خصوصيات طعاه فيدخل هذا الاحتمال في الشق الاخير
 فانهم ولا تغفل - واما الثاني فوحدة الوجود بالعسني الذي اختاره من الطائفة
 الصوفية الوجودية شيخ ابي جليل محي الدين بن عربي في الفصوص والفتوحات
 الملكية وغيرهما فقد كفره فيه جماعة من الاجلاء مثل الملا علي قاري والعلامة
 التفازاني وغيرهما وعلواني ردوه وقد حرر رسائل قد طبعوها مجموعة في استبصار
 ولقد بالغنا في ابطاله بالبراهين العقلية بما لا مزيد عليه في كتابنا مشاهد الانوار في
 شرح رساله همينار ولقد بلغ من شناعته الى ان اتخذت النصارى في زماننا
 هذا مقولا مندهم وسموا كالباطل فاضلوا طائفة من المسلمين بتدليسهم و

و تلبیہا تم و اقاموا بحجہ علیہم تبصرہ کا تم و تفضیصاً تم من شیون تم و قد و تم علی ما یؤتد
 ابا طیبہم الا ترے نے رسالہ التجلی صفحہ ۱۳۳ جلد نمبر اول (لاہور) جنوری ۱۹۰۶ء
 عنوان مسالہ تجدد الہی کی نسبت اہل تصوف کیا کہتے ہیں نقل فیہ عبارتہ
 الفصوص للشیخ ابن العربی من مقام خلافتہ الحقیقیۃ المحدثہ تم قال فی خسرو
 امام صاحب نے الوہیت انسانیت کے مابین اور ان دونوں کے ایک
 شخص میں جمع ہونے اور پھر انسانی اور الہی ذات کے امتیاز اور جدگانہ
 عمل کو کس خوبی سے بیان فرمایا ہے جو اس مسالہ میں مسیحیوں پر اعتراض
 کرتے ہیں ان کو بڑے عجز سے اس کتاب کا مطالعہ کرنا چاہیے اتنی کلاماً مختصاً
 ولقد استبجھتہ و تنکرہ صدر المتالین فی کثیر من تصانیفہ الاتی لے شرح
 علی اصول الکافی حیث قال فیہ ما قولہ واللہ خالق کل شیء فلان کل ما سواہ
 لو لم یکن مخلوقاً لکان اما واجب الوجود و اما مخلوقاً لغلیرہ و اذ قد عرفت
 ان لا شریک لہ تعریفی وجوب الوجود و الالہیۃ فقط الاحتمال ان کلاہما
 و اذ قد عرفت ہتشیخ التسلسل فی الموجودات و وجوب ابتداء الاسباب و المسببات
 الی ما لا سبب لہ و ہو سبب الاسباب من غیر سبب فعلت وجوب انتہا کل الیہ
 فثبت انہ جاعل کل نور و ظلمۃ و فاعل کل ظل و فی تم قال فالوجودات الفاعلۃ
 منہ کالانوار و المہیات السابقہ لہا کالظلال الاجسام کالظلمات ثم قال لا مشارکۃ
 بینیہ تعالیٰ و بین غیریہ لانی المہیتہ و لانی جزئ منہا فلا ینکر ان یکون لہ مثل

اذ المماثلة هي المشاركة في تمام المهية كما ان المجانسة هي المشاركة في بعض
 المهية وان المشابهة هي المشاركة في صفة قارة زائدة على الذات فاللباس
 حل اسمه حيث لا مهية له غير كحقيته الواجبية فلا مثال له ولا محاشف ليس له صفة
 حقيقية زائدة على ذاته فلا شبهة له وقال في مقام اخر منة بعد بيان اشتراك
 الوجود بالمعنى العام البدهي الاعتباري بين الواجب والممكن واما الوجود الحقيقي
 فليس بطبيعية مشتركة بين الخالق ومخلوقه لان وجوده تعالى حقيقة الوجود
 المحض الذي لا اتم منه ولا تناهي له في الشدة ولا يشوبه عدم وخصوص نقص
 ولا يمازجه مهية وحد واما وجود الممكن فهو كشرح وفض له من وجوده وقد خالطه
 الاعدام والنقائص والآفات والامكانات فابن المشاركة بينهما في نحو الوجود
 وقوله عليه السلام والله خالق الاشياء لا من شئ كان للذات يوم انه مادة
 الممكنات فلا يكون متبرئ الذات عنها فيصح في فردانية انتهى وهو صريح
 في انكار وحدة الوجود ولو جرينا في استقصاء كلمات الدلالة عليه لاقتصرنا الى افراد
 كتاب آخر ولتذكر ان بعض العبارات منه في غير التصنيف لمزيد الاستظهار
 وقال في المشهد الثاني من المفتاح الخامس من كتاب مفاتيح الغيب بعد فائدة
 طائفة من المعارف الالهية فطلعت بهذا هيب اهل الجلالة من المجتمة والمشبهة
 والحلولية والاتحادية تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقال في كتاب
 المبدأ والمعاد وواجب الوجود ليس مطلق الوجود الكلي كما توهمه فرقة من المتصوفة

فان كل كلى يحتاج في تخصيصه شئ من ازاوه وحصه الى مختص خارجي اذ تخصني
ذاته لتخصيص لوح احد معين منها لكان كل فردا وحصه منه ذاك الواحد المعين
وليس مطلق الوجود وحاله كذلك وكل ما يحتاج في تعيينه الى امر اخر متعلق وجزءه
بذلك الآخر وكل ما هو كذلك فهو معلول يمكن فواجب الوجود وصرف الوجود بشرط
تجزؤه عن الزوائد لا لا بشرط ايجاب شئ له وبين المعين بون بعيد كما بين في
علم ايسر ان انتهى وقال فيه ايضا واضافة الى الاشياء ليست الا القويومية
الايجابية لها التي لا يوجد في غيره فلا يما صبه شئ صلا قائما سببات التي يشتهونها
بعض الصوفية في حقه تعكها او هام مضلة لما بعد قول من توهم من هؤلاء
ان نسبة تع الى جميع العالم كنسبة نفوسنا الى ابداننا كيف نسبة النفس الى
بدنها ليست نسبة العلة الى المعلول فان النفس الناطقة وان كانت مجردة ذاتا
لكنها كالقوة الجسمانية في التأثير بمعنى انها لا تحصيل اثرها الا في موضوع جسماني
ذي وضع فلا يظهر اثرها في جسمه ولا يوجد جسمها بما وده وصوتته وايضا المتعلق و
الارتباط الذي بين النفس والجسد متعلق وارتباط يوجب تاثر كل منهما عن
صاحبه بوجه ايم لتعلق بينهما على وجه يوجب لان يحصل منهما واحد طبعي هو نوع
الانسان وانه يكون شعورها بنفسها وبدنها شعورا بحيث تآلف من الاليتين
ادراك واحد كما صرح بهنبا في التحصيل ولهذا تشب الافعال سوار صدرت عن اتمها
او عن بدنها الى ذاتها فنقول ادركت وجلت وتحركت فثبت ان نسبتها الى

البدن ليست نسبة عليه ايجابية بل نسبة اخرى ونسبة البارى الواسع
 الاشياء ليست الا قيمية الحقيقة فليست نسبت سائر احوال الامكانية فضلاً
 ان يكون كنسبة النفس الى البدن انتهى كلامه وكذا عبارته في شرح الهداية الاثنية
 مما ينادى على انكار الشد يد على ذلك المسلك الغير السديد ولقد ذمنا عنه
 ذباب تكفير الفقهاء القشيرية على وجه البسط والتفصيل في مقدمات كتابنا الحقائق
 المحضرية وقد برهننا فيها على اثبات حقيقة التصوف على طريق الامامية بما لم يسبق
 اليه وله الحمد على حسن التوفيق واقاضته لتحقيقه وباجلته فالبرهان لعسرى
 مما لا علاقة له بمسألة واحدة الوجود وبذلك المعنى ابرح في مذاق الحكماء لعقلاء
 ولا مما اختاره لصدرا الاعظم ولكنه اوهم الناس به فاما هو فالطى في عدم
 التمييز بينهما او مغالطة فاذن قد تلامز الان هذا البرهان اللامع النورى مما لا يخفى
 عليه ويتعالى اشارة عن احتمال توجيه الشكوك اليه واما جوابه الذى قيل اليه
 انه الهامى فهو عندى منطوقه فيم بوجوده اما اولافلان اشبهته المذكورة لابن
 كونه انما ميدناها على هوتين واثنتين مجبولتى الكثرة كما نقل آنفا واما هذا الجواب فقد
 بناه على حصول حقيقة الهوتين الواجبتين فى الذهن فلا ربط للجواب بالهوتين
 اصلاً فلا يخالوا ان سعى اللهم فتسير السوال او غلط وهم اللهم عليه فى ادراك
 الاشكال وثانياً انه يستحيل حصول حقيقة الهوية الواجبية فى الذهن بالبراهين
 العقلية المستقررة فى مقامه قال سيد الحكماء الاسلامية ميرداماد فى

كتاب التقويماات والتصححات اعلم ان لقسيم الواجب بالذات جعل كسرياً
 لا يسوغ ان يتطبع في ذهن ما من الاذهان وتمثيل في مدرك ما من المدارك
 اصلاً اما استقينت ان الوجود والمتصل في الالعيان ووجوبه عين حقيقة وليس
 هية في مرتبة ذاته ومن لمستبين تبه ان ما يكون وجوده في الذهن في قوة
 السلاخه عن ذاتياته وانكلاعه عن جوهر حقيقة ومن مرتبه ذاته يمتنع لا محالة
 ان يوجد في الذهن فاذا لو الرسم القيوم الحق في ذهن كان بما هو موجود
 في الذهن وجوداً غير اصيل هو ظل الوجود في الالعيان الخارجيه هو عينه
 موجوداً وامتصاصاً فيكون بما هو حاصل في الذهن واقعا في الالعيان الخارجيه
 فيكون لاني الالعيان الخارجيه في الالعيان الخارجيه معاً وبالجملة الذي
 يكون ليقتر على اصالة الحق نفس حقيقة وبه قوام جواهر الحقائق المتاصلة
 جملتها كيف يرجع عن ستمه حقيقة فيصير ظلاً للعين قائماً بالذهن وهو نفس
 الاصله الحكيمة بكل جهة انتهى كلامه لمخصاً وهذا الفرض وان سلمنا عدم كونه مستحيلاً
 ولكن لمفروض محال قطعاً فهذا الجواب لو صح فعلى هذا تقديره والفرض
 لاني الواقع ونفس الامر فما مثل هذا الجواب البائن عن الصواب الا كما لسراب
 الذي لا يعنى عن الشراب اصلاً وثالثاً فحصله لا يرجع الا الى الاستدلال
 المشهور على عينية الصفات الحقيقية الواجبية فاثبات الذات بتجسيد
 الصفات كاثبات الاصل بالفرع وهو كما ترى ورابعاً اننا نختار ان تلك الصفات

كما الوجود والعلم عين الهوية الآخرة ولكن لا يلزم بهذا كون تلك الصفات ذاتيات
 مشتركة بين الهويتين لأنها بعد الاتحاد والعينية لم يبق لها مسحة الاشتراك
 والكلية أصلاً حتى يكون ذاتيات مشتركة بينهما وخامسة أنه غاية ما يسلم بوسلم أن
 تكون الصفات من اللوازم المشتركة بينهما وأما كونها ذاتيات فلا وكيف تكون
 الصفات والعوارض من الذاتيات لا يلزم الخلف وانقلاب الحقيقة و
 سادس أنه بعد تسليم عينية الصفات في الهويتين لا يدخل له في رفع الاشكال
 أصلاً يجوز أن يكون الهويتين البسيطتين الواجبين مختلفين الحقيقة فبقي الاشكال على ما كان
 عليه قبل قبيل والقال وسابعاً أنه يمكن تفسير هذا الجواب على تقدير عدم
 حصول الهوية الواجبة في الذهن فلا حاجة له إلى التزام ذلك المحال كما لا
 يخفى وثامناً أنه ليس في هذا الجواب جده أصلاً فإنه كما لا عادة لتقرر الاستدلال
 المشهور المذكور في أول هذا الفصل بقوله الأول أنه لما ثبت كون الوجود عين
 حقيقة الواجب إلى خسه والفرق بينهما لفظي فإنه ساق الكلام والاستدلال
 في الشخص وهذا الجناب اجراه في الوجود والوجود والعلم والحياة وكلها أمّا
 شخصات وأمارات للشخص على المشهور فوراً وشبهته ههنا كورود ههناك
 فلا طائل تحت هذا التطويل وتأسعاً أن فرض حصول الهويتين الواجبين
 في الذهن يدل بظاهرة على أنه لم يبلغ إلى حقيقة المسألة بعد فإنه يستحيل تصور
 تعدد حقيقة الواجب أيضاً كما ستحاله تعدد ما في الاعيان فان حقيقة على ما حقه

شیخ الاشراف فی التلویحات لیس الاصراف الوجود الذی لا اتم منه کما فرضتہ
 ثانیاً فاذا نظرت فیہ فهو هو اذ لا یسر فی صرف شیء وقال المحقق الدرانی فی
 شرح الہیاء کل فظہر ان تعدد الواجب ممتنع لان الخارج فقط بل فی تصور الضمیر
 بمعنی ان العقل اذا لاخط علی وجه منطبق علی خصوصہ لا یکن ان یفرض شیئاً
 مشککہ بحیث یكون علی تفسیر وجودہ مغايراً بل کما یفرض باول النظر فاذا
 امعن النظر ظہر انہ ہو لانا ان له وانما یکن له فرض تعدد اذا تصوہ بوجه
 سببی و سببی بعید عن خصوصیتہ ذاته وانت خیر بان ہذا ایضاً انما یم بعد ان
 یظہر کون حقیقۃ الوجود امرأ واحداً فی ذاته و ربما یدعی البدہستہ فیہ انشی
 کلامہ الا ان یرید بالفرض ما یم عمل الذہنی الاحتراعی الاحتلا فی وعاشراً
 فلاں تفسیرہ لا یخلو من تہافت فان المقدمۃ الاولی انما یصح اذا ارید
 بہا ان حصول الشیء بحقیقۃ فی الذہن انما ہو بحصول نفس مہیۃ او جزا منها
 فیہ کابنس ولفصل وکنسہ اذ اجری فی سباق الاستدلال بتمجج وبتلجج فان قولہ
 ہذہ الامور ما عین الہویۃ او ذاتیات لما حکم ہمتہ الامور الاولی قد انخرف
 فیہ عماتہ فی المقدمۃ لان الکلام ما کان ہناک فی حصول الہویۃ العینیۃ
 والوجود کتبعی الخارجی من حیث ہو کذلک فی الذہن بل فی حصول نفس المہستیہ
 من حیث ہی ہی و حسبہر منها و این ہذا من ذاک علی انہ لیس بصحیح فی نفسہ
 لما تقر فی الفلسفۃ من استنباع حصول الوجود الخارجی من حیث ہو کذلک

في الذهن كما قد شرحه في مسألة الوجود الذهني والالزام انقلاب الحقيقة وغيرها
 من المحالات المذكورة في مقامه فاحصر ههنا غير مسلم بجزان لا تكون تلك
 الصفات على هذا التقدير عين الهوية ولا ذاتيا لها بل من عوارضها ولو ازمها
 هذه عشرة كاملة كقوله لكشف التهويشات والتوبيهات في هذا الالهام
 فاذن قد تضح انه ليس له خط من الالهام بل هو من مغاليط الاولاهم او
 اصغاث احلام والشدولي لفضل والالهام ثم قوله وبوجه استبرون توقفه اه
 فيه ان هذا فحش في الاستحالة مما قبله لوقوع التصريح فيه بكون العوارض من الذات
 على اثن الاول واثن الثاني مع الاول غير حاصر بجزان كونها بحيث يكون
 تلك الصفات عينها فانهم -

تحقيق التوحيد

ثم لا يذم من عليك ان الحكما بعد ما وقع الاجماع منهم على بطلان وحدة
 الوجود بالمعنى الذي ذهب اليه الشيخ بن العربي تشبوا في تحقيق معناها وكان
 من اشد المتوغلين في احد الناظرين اغوار الباحثين عن معناها الحق الاجل
 شمس الدين محمد بن احمد كهنزي قدس سره في حاشيته سواد العين على حكمة
 العين نحن تور و خلاصة كلامه ههنا مع ما سمعنا عليه فقال العبد فاعلى اربعة
 اقسام منهم من يقول ليس في الوجود الا الوجود وهم اهل الوحدة القائلون بان الكل
 هو الحق وهم المنسوبون بالكفر والزندقه لاشتهارهم بانهم لا يشبهون المراتب للوجود

ومنهم من يقول ان الالهيات الممكنة امور حقيقية موجودة بوجوه انتزاعية وهم المحجوبون
 العالمون بان الكل في العالمين لمحسوس والمحقق هو الخلق ومنهم من يميز بين
 كون الوجود انتزاعيا وبين كونه حقيقيا وفي الربط بين الرب المرئوب لان هذا
 الربط امكن في الخارج وكان انسابيا كان تحققة فرعاً لتحقيق الطرفين فسلم
 اما كون الوجود لممكن انتزاعيا غير الارتباط او تقدم اشي على نفسه على تقدير
 كون الارتباط وجوديا وان كان الربط اتحاديا يلزم الاتحاد بين الواجب و
 الممكن وهو ربط وهذا القوم مشهورون بالتحكيم كما اشتهر القوم الثاني منهم بالمحجوبين
 والقوم الرابع مشهورون باسم الاقتصاد ويقولون بان الوجود حقيقي والالهيات
 اعتبارية انتزاعية منتزعة من الوجود وتجليه فاللهيات انما تنبعث من الوجود الحقيقي
 كما تنبعث الامواج من البحر وكظهور الدائرة من النقطة سيما انه انتهى اقول و
 هذا الرابع هو مختار لمحقق بخضري ولكن ليس هذا في المال الا انه ذهب ذوق
 المتألمين فانهم قالوا ان موجودية تعالى انما هي بكونه وجودا خاصا حقيقيا وموجودية
 الممكنات بارتباطها بالوجود الحقيقي الذي هو الواجب بالذات فالوجود عندهم واحد
 شخصي وليست كثر في الموجودات بواسطة تكثر الارتباطات لا بواسطة تكثر وجوداتها
 فاذا نسب الى الفرس فوجودا والى الانسان فوجودا فكذا فمعنى قولنا الوجود
 موجودا ووجود معنى قولنا الانسان والفرس موجودان له نسبة الى الواجب
 حتى ان قولنا وجود زيد ووجود عمرو بمنزلة قولنا له زيد والعمرو مفهوم الموجودات

من الوجود والقائم بذاته ومن الأمور المنعقدة إليه نحو من الانتساب فان صدق المشتق
 لا ينافي قيام مبداء الاشتقاق بذاته الذي مرجعه سلب القيام بغيبه لا كون
 ما صدق عليه امر منسوب الى المبداء ولا معروضه كالمكان في الحد والمأخوذ من الحد
 والمشتق من المأخوذ من الشمس لا عبرة باطلاقات اللفظ في تصحيح الحقائق
 وكون المشتق من المعقولات الثانية لا يصادق كون المبداء حقيقة متصلة بمجموعه
 الكنه واليسيل المحقق الدواني في شرح رسالة الزورار ولا يصح عندنا على طريق
 البرهان اصلا كما فصلناه في كتابنا الكبير ونقول هنا ان صدر المتألهين قد
 اورد على ذوق المتألهين هذا بوجه عديدة سديدة في الاسفار الاول ان كون
 ذات الواجب بذاته وجودا لجميع الماهيات من الجواهر والاعراض غير صحيح
 فان بعض افراد الموجودات مما لا تفاوت فيها بحسب الماهية مع ان بعضها متقدم
 على بعض بالوجود ولا يعقل تقدم بعضها على بعض مع كون الوجود في الجميع
 واحدا وحدة حقيقية منسوبة الى الكل فان اعتذر بان التفاوت بحسب التقدم
 والتأخر ليس في الوجود الحقيقي بل في نسبتها وارتباطها اليه بان يكون نسبتها
 بعضها الى الوجود الحقيقي اقدم من بعض بقول النسبة من حيث انها النسبة
 عقلية لا تحصل ولا تفاوت لها في نفسها بل بحسب ما شئ من المنقسين فاذا كان
 المنسوب اليه انا احدية والمنسوب مية والماهية بحسب ذاتها لا تقتضي شيئا
 من التقدم والتأخر والعلية والمعلوية ولا اولوية ايض لبعض افرادها بقيا

الى بعض لعدم حصولها وفعليتها في انفسها او بحسب هياتها فمن اين يحصل امتياز بعض افراد هيتها واحدة بالتقدم في النسبة الى الواجب التاخر فيه والثاني ان نسبتها الى الباري كانت اتحادية يلزم كون الواجب تعالى واهمية غير الوجود بل واهميات متعددة متخالفة وقد تقر انه لا أهمية له تعالى سوى الالمانية وان كانت النسبة بينها وبين الواجب تعليقية وتعلق بشي باشي فرع وجودها وتحققها فيلزم ان يكون لكل هيتها من الهيات وجود خاص متمم على اعتبارها وتعلقها اذ لا شبهة في ان حقائقها ليست عبارة عن تعلق بغيرها فانما كثيرا ما تصور الهيات ونشك في ارتباطها الى الحق الاول وتعلقها به بخلاف الوجودات اذ يمكن ان يقال ان هوياتها لا يتغير بتعلقها وارتباطها اذ لا يمكن الاكتفاء بنحو من انحاء الوجود والامن جهة العلم بحقيقة سببه جاعله كما بين في علم البرهان الثالث ان وجودات الاشياء على هذه الطريقة ايضاً متكثرة كما لموجودات الا ان الموجودات امور حقيقية والوجودات بعضها حقيقي كوجود الواجب وبعضها انتزاعي كوجودات الممكنات فلافق بين هذا المذهب والمذهب المشهور الذي عليه الجمهور من المتأخرين القائلين بان وجودات الممكنات انتزاعي ووجود الواجب عيني لانه تعالى بذاته مصدق حمل الوجود بخلاف الممكنات الا ان الامر الانتزاعي المسمى بوجود الممكنات يعبر عنه في هذه الطريقة بالانتساب او تعلق او الرباط ونحو ذلك فالقول بان الوجود على هذه الطريقة وحدي حقيقي

تختص والموجود كلي متعدد دون الطريقة الاخرى لادجبه له ظاهرا بل نقول الفرق
بين المذهبين في ان موجودية الاشياء ووجودها معنى عقلي ومفهوم كلي شامل
بجميع الموجودات سواء كان باه الوجود نفس الذات او شيئا آخر ارتباطيا
كان اولافان طسوق الوجود على معنى آخر وهو الحق القائم بذاته لكان ذلك بالاشراك
انتهى كلامه قول هذه الايرادات لاشكته لا ريبه في ورودها كذلك على مذاهب
وحدة الوجود وايضا باذني الالتفات لامناس عنها الابطا ويلات سخيغه باطله
باذني النظر فبصرهم اقول لو كانت الممكنات عبارة عن الارتباطات نسبتية
ولنسب الاضافية الذهنية التي لا وجود لها في الخارج اصلا لبطلت القضايا
الخارجية بجزايرها قطعاً فيقول له مسلك السوفسطائية وهو كما ترى
لذا كون المهيات لممكنة منتزعة من الوجود الحقيقي الواجبي غير معقول في الالزام
امكان الواجب وجوب المهيات لممكنة وكلاهما مستحيلان اما الاول فلان
المهيات ان كانت ممكنة لا يكون منشأ انتزاعها الواجب وحقيقة فكيف يجوز
لعقل مع كون احد سبائنين باعتبار حاق ذاته ونفس حقيقة في فائة
الخلاف صيرورة منشأ الانتزاع هيستة الآخر فيكون ممكنا وان كانت
وجوبته لزم الثاني وهو وضع الاستحالة وكذا انبعاثها من الوجود كحقيقته
كالامواج لان المنبعث يكون لا محالة مفاضاً موجوداً من المنبعث منه فيكون
لممكنات وجود سوى الوجود الواجبي فيتعذر الوجودات وهو لا يقول بل يصرح

بانتزاعية المهيئات فلا يمكن تاويل كلامه على تقدير اصالتها اصلا وان قطع
 النظر عن ارجل الاضافة وخلصنا الوجود الواجبي من بسطها على المهيئات المحكومة
 فهو مسلك الصوفية الوجودية وقد عدل عنه تبسته فانهم ثم ههنا مذهبان
 آخران احدهما كون الممكنات عبارة عن الوجودات الحقيقية المجمولة المختلفة
 بالذات بينها والمقبالة للحقيقة الوجودية الواجبية الجامعة على تقدير
 اصالة الوجود دون الهيئات وهو مسلك عاظم المشائية ولقد اخترناه في
 تضاعيف تصانيفنا وتعاليفنا والثاني كون الممكنات هي الوجودات الحقيقية
 المجمولة لكنها حقيقة واحدة مختلفة المراتب بالشدّة والضعف والكمال والنقص
 والاولوية والاولوية فقط دون الخلق واللاتماز الوجود الواجبي عنها
 بالحقيقة بل تلك المراتب هو غير منهج الصوفية لانهم لا يقولون بالجامعة
 والمجموية بين الوجودات اصلا كما مر وهو محمّل صدر المتألهين في سائر
 اسفاره وتصانيفه ولكنه غير مرضي عندنا كما حققناه في مقارفة تدبر

له قولنا قد برر اشارة الى ما في كلام الفاضل السبزواري في حاشية الاسفار حيث
 وقع عبارة المثنى في فصل تخصيص الوجود بما ذواها تخصيصه بموضوعه عن المهيئات المتصفية
 به في اعتبار العقل هذا لفظ الحاشية ان قلت كيف يكون امتياز الوجودات بالمهيئات
 ولا تقرر للمهيئات قبل الوجودات حتى يكون امتيازها بمشار الامتياز الوجودات بل بعد الوجودات
 اية لا وجود لها على ما هو مذموم من اصالة الوجود قلنا اول لا يشترط في كون الامتياز بالاعتبار
 بسبب المهيئات ولا اصالتها بل كفى حصول المهيئات المتكثرة مقارنا حصول الوجود وهذا متحقق

واما تاويل المحقق المحضى مسلك الصوفية الوجودية وقد تم شرحه

(بقية حاشية صفحہ ٦٥) لكون المية متحققة بالعرض تتحقق الوجود ومجولة بالعرض بحبل الوجود كما
 مذهبنا واعتبر حصول الاضواء المتسوتة بالوان الرجاجات القابلة للضوء لنسبها اذا حدثت للرجاجات
 مقارنة بحصول الاضواء وثانيا نقول للميات سبق بالتجوهر وثالثا نقول للميات اكون
 سابقة فيجوز ان يكون امتيازنا في نشأة سابقة منشأ لامتياز الوجودات في نشأة لاحقة و
 بالآخرة ينتهي الاعيان الثابتة اللازمة للاسما والصفات في المرتبة الواحدة اللا مجولة
 تلك الميات امتيازها بلا مجولسية الملزوم فيقطع السؤال عن سبب الامتياز انتهى كلامه
 اقول ثانيا في كل نظر اما الجواب الاول فلان الميات لما كانت متحققة بالعرض تتحقق
 الوجود فانية في نفس العين فكيف يكون منشأ الامتياز الوجودات في الخارج فانية في
 تشخصا ووجودا ما منحاز للميات عن الوجودات وادليس فليس التمايز الذهني الاعتباري
 غير كاف ههنا كما لا يخفى والمثال بعزل عن توضيح مقصوده تبه لان للرجاجات وجودا على حد
 عن الاضوار كما لا يخفى وكذا الثاني لان سبق المية بالتجوهر على الوجود كما قلنا في تحقيقه على
 الامداد الاقصى سيد الحكماء الامكانية في القسبات والافق المبين لا يستقيم على مسلك اصلا وكذا في
 الثالث لان سبق الميات الممكنة والاعيان الثابتة في المرتبة الواحدة لو كان منشأ الامتياز
 الوجودات الممكنة فلا يخسروا ان ينزل تلك الميات عن المرتبة الواحدة الواجبية الى مرتبة
 الوجودات الممكنة في العوالم المتعددة المتفرقة ويرتقى الوجودات الممكنة الى لوازم الوجودات
 من الاعيان الثابتة وكلاهما محالان في غزيرة العقل وضرورة العقل الا ان ثبتت بذيل مسائل
 وحدة الوجود وهو اصل عقائده ومركز مقاصده في كل تصانيفه وتعاليقه وبالحمل فلا مناسب
 من التزام كون المعدومات في العين مناشي لامتياز الوجودات الممكنة لان الاعيان الثابتة
 لا وجود لها في نفسها في الخارج عندهم وهذا محال قطعا او يقول بالحال هو ايفر محال باجمله فهذا
 لا يخل ما يرويه من الاشكال اصلا فانهم اذ من